عقدة القديم والجديد

عند خصوم الشريعة الإسلامية

يطيل بعض الباحثين القول في بيان صلاحية الشريعة الإسلامية لكل عصر.. يُتْعبون أنفسهم في الكشف عن مزيد من الأدلة على مرونتها واستجابتها لمختلف المشكلات التي تتطلب الحلّ، وعلى انسجامها مع مختلف الظروف التي يفرضها قانون التطور في الحياة.. يأمُلون أن يتحول خصوم هذه الشريعة بذلك إلى أصدقاء يعترفون بعظيم شأنها، ويؤيدون الدعوة إلى تطبيقها والاحتكام إليها.

وواضح أن ما يؤكده هؤلاء الباحثون صحيح.. فشريعة الإسلام منسجمة مع فطرة الإنسان وحاجاته، مهما تطور في سُلّم الحضارة صاعداً أو هابطاً.. وإنها لحقيقة تفرض نفسها، سواء آمن الناس بها أم كفروا.

إلا أن وضوح هذه الحقيقة لن يغير من موقف الخصوم شيئاً، أي لن يجعل من الظلام الذي ينعتوننا بالاصطباغ به نوراً، ولن يجعل من نورانيتهم التي يصفون أنفسهم بها ظلاماً. ومن ثم فإن وضوح هذه الحقيقة باستقلالها لن توجد في نفوس هؤلاء الخصوم أي حافز لتطبيق الشريعة الإسلامية، ونَسخِ سائر النظم

والقوانين الأخرى بها، مهما استندت إليه من قواطع الأدلة والبراهين.

وفي اعتقادي أن الإطالة في الحديث عن صلاحية الشريعة الإسلامية ومرونتها، مَضْيَعَةٌ للوقت ومناقشةٌ في غير محل النزاع، فضلاً عما تنطوي عليه من مبررات التغيير والتبديل لكثير من أحكامها بين الحين والآخر، باسم المرونة التي تتصف بها.

إن السبب الذي يجعل من هؤلاء الناس خصوماً للشريعة الإسلامية، عقدةٌ تكمُن في غَوْر بعيد من أعماق النفس، وليست مشكلة قائمة في الفكر أو العقل.

إنها عقدة القديم الذي مدَّ علينا غاشية من الظلام في نظر أولئك الذين تتحكم بهم اليوم هذه العقدة.

والحق أن النفس الإنسانية من شأنها أن تتبرَّم بالقديم وأن تعافه؛ إذ يخيل إليها أن الزمن استحلب خيراتِه واعتصر كل ما قد كان فيه من جدْوى ومنفعة..! كما أن من شأنها أن تحفل بكل جديد وأن تتشوق إليه، إذ يُخيل إليها أنه قد يكون مليئاً بما لم يكتشفه الزمن من النفع والخير. ولا يستثنى من التأثر بهذه الظاهرة النفسية والوقوع تحت سلطانها إلا أولئك الذين بذلوا كل ما لديهم من جهد في سبيل أن يعتقوا عقولهم من الأوهام، وأن يحرروها من غوائل النفس.

خذ أحدث قانون اجتمعت على وضعه لجنة من خيرة علماء القانون، يلبي كل حاجات هذا العصر، وينسجم مع سائر ظروفه

وأحواله، ثم قدّمه إلى المجتمع على أنه قانون قديم يعود إلى عهد جُسْتنيان. ثم انظر كيف يُعرض عنه الناس من علماء وجهال، وتأمل كيف يختلقون فيه نقيصةً إثر أخرى. ولئن لم يتمكنوا من أن يفعلوا به ذلك، فحسبه نقيصةً على كل حال أنه يحمل على كاهله أثقالاً من القرون والأجيال المتصرِّمة.

وانظر إلى القانون الفرنسي القائم اليوم، وتأمل في عدد الدول التي أعجبت به واعتمدته - والكثير منها دول عربية إسلامية - تجد أن اعتماد هذا القانون في واقعه على كثير من الأحكام الفقهية المدونة في مذهب الإمام مالك، لم يَحُل دون اقتباسه والأخذ به والإعجاب به، لأنه عندما قُدّم إلى العالم إنما قُدِّم إليه على أنه إبداع جديد فرض نفسه في أعقاب الثورة الفرنسية، ولم يُقدم إلى العالم على أنه يحوي طائفة كبيرة من الأحكام الفقهية الإسلامية في كثير من مسائل العقود والمعاملات المالية.

وهكذا، فإن أمر الجديد والقديم، هو الذي له الدور الفعال في إيجاد دوافع القبول والرفض، عند أولئك الناس، وإن ظهرت هذه الدوافع بمظهر أي شيء آخر.

قد تظهر هذه الدوافع بشكل استهجانٍ لقسوة ما فيها من أحكام الحدود مثلاً، وقد تظهر بشكل ادّعاءٍ بأن أحكامها المالية لا تتفق والنظمَ الاقتصاديةَ الحديثةَ، وإن كانت هذه الحجة قد تبددت اليوم، وقد تظهر بشكل حيرة أمام ما تفور وتموج به - على حدّ تعبيرهم - من نوازع الخلاف والاجتهاد وكثرة القيل والقال!.. إلا أن شيئاً من هذه الدوافع الشكلية المزعومة، ليس

هو الحاجزَ الحقيقيَّ الذي يَصدُّ خصوم الشريعة الإسلامية عن قبولها.. بل إن هذه الدوافع الشكلية مجتمعةً ومتضافرةً، لا تشكل في الحقيقة أي سبب من أسباب الرفض.

وما عجبت من باحث كعجبي ممن يصطنع البحث العلمي إذ يقول: إن الحكم بقطع يد السارق أو رجم الزاني ينطوي على قسوة ترفضها إنسانية القرن العشرين، فما بالك بالقرن الحادي والعشرين؟! يقول هذا دون أن يتذكر بأن قانون المِقْصَلة والسَّحل والتذويب في الأحماض من أخص مزايا حضارة القرن العشرين وما وراءه.

ولست أقصد بهذا أن أقابل استنكاراً بمثله، فإن استنكار العقوبة من حيث ذاتها، لما قد يكون فيها من قسوة بالغة، خطأٌ في أصل النظر والتقدير.

إن شرع عقوبة ما، من حيث ذاتها، إنما هو فرع عن النظرة المعيَّنة إلى الجريمة التي استوجبته. وما تشتد العقوبة أو تلين إلا تبعاً لتقويم الجريمة التي اقتضتها والإيمان بمدى خطورتها. وبناء على هذه الحقيقة الواضحة فإن توجيه النقد إلى العقوبة بحدّ ذاتها، مفصولة عن النظر إلى الفعل الذي استوجبها، يُعدُّ غباءً عجيباً وذهولاً عن أوضح النظم العامة التي يقوم عليها شرع العقوبات.

رُبَّ كلمة واحدة لا نرى لها من شأن عندنا، يتفوه بها فرد من رعايا دولة مجاورة، تواجهه بسببها عقوبةُ الإعدام. ورُبَّ فاحشة

عظمى نرى وجوب مكافحتها أكثر مما يكافَحُ داءٌ وبيل، تشيع بين رعايا تلك الدولة، فلا يؤبه بها ولا يلتفت إليها بأي نقد أو استنكار. وواضح أن أحداً ممن يحترم عقله، لا يَشْغل فكره بالتعجب من مفارقات هذه الأوضاع.. لأنه يعلم ما يعلمه كل عاقل، من أن شرع العقوبات في أي أمة، إنما يترتب على ما قررته فيما بينها من فلسفة للقيم ونظرة إلى الحياة. وإنما الشرط القانوني لسلامة العقوبة، أن تنسجم مع فلسفة الأمة التي رسمتها، لا أن تنقاد لرأي من لم يكن له من شأن بها أو التفات إليها.

وإذا كان لكل أمة أن تقيم نظام الروادع في حياتها على أساس ما انتهت إليه، من نظرة إلى الحياة وقيمتها، فإن الشريعة الإسلامية ينبغي أن تملك هذا الحق ذاته، وإذا أراد أحد أن يوجه إليها أيَّ نقد يتعلق بما فيها من نظام الروادع، فإن عليه أن يتجه بنقده إلى تقويمها الكلّي للحياة لا إلى ما تفرع عنه بسائق الضرورة من المقتضيات والأحكام المستلزمة.

ومع أن هذا الكلام ترديد لحقيقة واضحة لا تغيب عن بال أحد من علماء القانون أو المفكرين عامة، فإن خصوم الشريعة الإسلامية يتصرفون في نقدهم لها كما لو كانوا على جهل تام بها!.. يُعذرون دولةً ما من دول العالم اليوم في أن تُزهق روحاً إنسانية كريمة من أجل كلمة واحدة فاه بها، بحجة أن لتلك الدولة ذاتيتها الخاصة التي تُكسبها نظرةً خاصة إلى المصالح والقيم، ثم لا يُعذرون شرعة الإسلام، (ولنفرض أنها من صنع

دولة ما، وليست حكماً صادراً من عند الله)، في أن تحكم بقتل الزاني، بناء على ما لها هي الأخرى من ذاتية مستقلة أكسبتها نظرة خاصة إلى المصالح والقيم.

غير أن الحقيقة أن مصدر استنكار هؤلاء الناس ليس استشعاراً منهم لقسوة في الحكم، ولا لرحمة مزعومة في القلب، ولا هَلَعاً صادقاً على مصير الإنسانية. وإنما مصدره، كما قلت لك، معاناةُ هؤلاء الناس من عقدة القديم والجديد، هذه العقدة التي تُريهم القديمَ أسود مظلماً مهما كان صالحاً ومفيداً، وتريهم الجديدَ منيراً متألقاً مهما كان ضاراً ومشقياً.

ومعلوم أن العُقد النفسية لا تَبْرز في كلام أصحابها بهويتها الحقيقية، وإنما تبرز على ألسنتهم في مظهر من النقاش الفكري والنقد العلمي والدفاع الإنساني.

* * *

ولنتساءل بعد هذا: ما الوجه في حلِّ هذه العقدة..؟

والجواب أن هذه العقدة لا يمكن أن تُحلَّ إلا بالعقيدة.. إن أي انصراف إلى مدح الشريعة الإسلامية وتجميلها أو إلى التفنن في عرضها وتيسير السبيل إلى فهمها والمزيد من تنظيمها، لا يمكن أن يُغيِّر من نظرة هؤلاء الناس إليها.

وإنما الوجه في ذلك أن تعود بهم إلى أساس العقيدة الإسلامية التي اتجه بها القرآن إلى الناس يَغرسها في أفئدتهم

خلال ثلاثة عشر عاماً، دون أن يخاطبهم طَوالَ تلك المدة بكلمة واحدة عن أحكام الشريعة.

الوجه في حل هذه العقدة أن يقتنع هؤلاء الناس بأن هذا التشريع إنما هو حكم الله تنزل من سمائه، لم ينبع من أرض عربية، ولا اقتُبِسَ من أمة أعجمية، ولا اخترعته أدمغة قانونية؛ وإنما تنزَّل وحياً من الله الذي لا إله إلا هو، على قلب نبيه محمد ﷺ، ليبلِّغه إلى الناس كلهم، فيحتكموا إليه في كل زمان ومكان.

ولا يخدعنك ما قد يظهر به أحدهم أمامك من منطق الإسلام، وسيما الإيمان، فإنه إما يخدعُك بما يتظاهر به أمامَك، وإما أنه يخدع نفسه بما يرضيها من كلمات الإيمان والإسلام.

إن إطلاق كلمة (التشريع الإلهي) على الشريعة الإسلامية، استعمال شائع على ألسنة كثير من الناس اليوم، ولكن استعمال هذه الكلمة شيء، ويقين العقل بمضمونها شيء آخر.. ألم تر كيف ينحط بعض الباحثين في هجوم حاقد عجيب على الشريعة الإسلامية، ثم يستدرك أحدهم قائلاً: ولكني مسلم، حجّجت والدتي وأختي من حسابي مرتين!..

مثل هؤلاء الناس، يخدعون أنفسهم أو يخدعون من حولهم، عندما يرددون شعارات الإسلام وكلماته. والمشكلة في حياتهم ليست مشكلة التشريع الإسلامي وحده، بل هي مشكلة كل ما يتفرع عن الإسلام من مبادئ وقيم وأحكام.

وإذا كان الأمر كذلك فإن حديثنا مع هؤلاء الناس ينبغي أن يعود إلى أول الطريق.. هل يوجد أدنى احتمال بأن القرآن من تأليف محمد عليه الصلاة والسلام، وأنه كان يكذب - والعياذ بالله - في نسبته إلى الله؟ وهل تسمح سيرته عليه الصلاة والسلام وما قد عُرِف به من خلق وسلوك، بإسناد مثل هذا الكذب إليه؟.. وهل ثبت أدنى احتمال بأن يكون الله مجرد وهم في أذهان المؤمنين به؟.. وإذا قيل لنا: أعوذ بالله، بل الله حقيقة ذاتية تفرض نفسها على الكون بأسره، قلنا: أفيمكن أن يكون هذا الإله الحكيم عابثاً في خلقه؟.. أبدع الإنسان وركَّب فيه التفكير ومقوماتِ النظر والتدبير، وسخَّر له معظم ما يراه من حوله من المكوَّنات المختلفة، ثم أطلقه بين سمع الدنيا وبصرها ليفعل ما يشاء وليعبث بالحياة وما فيها كما يريد، يجعل لكل شيء من مخلوقاته المختلفة وظيفة دقيقة لا يتخلى أو ينحرف عنها، ثم يترك الإنسان الذي هو محور هذه المخلوقات كلها، لينطلق مع رياح الوجود مشرّقة ومغرّبة، كما تنطلق ريشة في الهواء؟!..

أفيمكن هذا؟!..

ولعمري ليس العجب الذي يُذهِل العقلَ، ألَّا يهتدي الإنسان إلى الإيمان بوجود الإله، فربما قامت أمام هذا الإنسان حواجز إلى حين، صدَّت عقله عن رؤية هذه الحقيقة العظمى، فيكون له من ذلك نوعٌ من العذر. وإنما العجب الذي لا نهاية له أن يهتدي الإنسان إلى الإيمان بالله، وأن ينشر بين الناس كل يوم مزيداً من دلائل وجوده ومظاهر حكمته وعظيم تدبيره، ثم يترك نفسه في

الحياة على سجيتها دون أن يتساءل عن أي مسؤولية قد يكون حُمِّلها من قِبَل هذا الإله!!..

وما أشبهَ حال مثلِ هذا الرجل بحال من ألجأه الليل إلى كهف مُنْقَطِع في بطن جبل، فأشعل ناراً وراح يقلِّب العين في جوانب الكهف وأرضه، فرأى عظاماً عليها بقايا لحم مأكول، فهزَّ رأسه مقرراً أن بعض السباع قد اتخذ من هذا الكهف مثابة له.. ثم استلقى فوق جهة من تلك الأرض وأسلم عينيه لسبات عميق!!..

إله عظيم أوجدك وجعل من حياتك محوراً لمعظم مظاهر هذا الكون، تؤمن بذلك، وتقرّ به، ألا ينبغي أن يؤرقك إذن أمر هذا الإله ومدى ما قد يكون له من سلطان عليك؟. ألا ينبغي أن تفكر طويلاً قبل أن تلقي بنفسك في أحضان رغباتك المزاجية، فيما قد يكون عليك من مسؤولية تجاه إلهك العليم الحكيم الذي تقول إنك قد آمنت به؟

تلك هي السبيل التي لا بديل عنها، لحلِّ عقدة القديم والجديد لدى خصوم الشريعة الإسلامية، أو الذين دأبهم تقسيم الناس في المجتمعات الإسلامية إلى ظلاميين ونورانيين.

فإذا ما أتيح لهم أن يتبينوا هذه الحقيقة ويجزموا بها، ولم يجمدوا هكذا في منتصف الطريق بين الكفر والإيمان، فإن المشكلة كلها تزول.

ذلك لأن الذي يتجه بالنقد إلى شيء من أحكام الشريعة الإسلامية بعد ثبوتها منزَّلةً من عند الله بالأدلة الصحيحة، إنما هو

إنسان يريد أن يُجْلِس نفسه مع الله تعالى على مائدة مستديرة، ليناقشه في قراراته وأحكامه. وهيهات لمن آمن بألوهية الله عن صدق ويقين، وأيقن أن القرآن كلام الله حقاً، وأن محمداً نبيه دون أي ريب، أن يضع نفسه لحظة واحدة (وهو العبد الذليل لله عز وجل) موضع الشريك معه في شيء من مظاهر ألوهيته وتدبيره.

وما من لُغْزٍ من هذه الألغاز التي تعيش في أذهان كثير من الباحثين والمفكرين، عن الشريعة الإسلامية فتجعلُهم في حَيْرة من أمرها ومصدرها وتحليل ذاتيتها، إلّا ويزول أثره ويتضح أمره عندما يؤمنون بالله هذا الإيمان.

لا ريب أن الشريعة الإسلامية لُغْز يتمرد على كل حلّ، بالنسبة إلى من أقام أمامه سداً يمنعه من اليقين بأنها حكم الله وقانونه إلى الناس، إذ إن قوانين الدنيا كلها إنما يوجدها المجتمع الراقي، في حين أن الشريعة الإسلامية هي التي أوجدت المجتمع الراقي!!.. أي إنها وُجِدَت وتكاملت في بيئة بدائية، لا يحتكم أهلها إلى غير الأعراف والعادات.

وقوانين الدنيا كلها موصولة النسب بأفكار قانونيين ذوي مِراسٍ وخُبرة بهذا الشأن، في حين أن قانون الإسلام ليس له من نسب إلا إلى رجل أُمي لم يقرأ كتاباً ولا سمع بقانون.

وقوانين الدنيا كلها تنمو متدرّجة في أطوار متجهةً إلى الكمال، والتخلصِ من الأخطاء ومظاهر النقص، في حين أن شريعة الله تعالى وُلِدت كاملةً لا تشكو نقصاً أو اضطراباً.

قانونٌ هذا شأنه، يُعدُّ لغزاً في حق من أغلق أمامه باب الإيمان بأنه قانون الله، ومن ثم فلا بد أن يُلْصقه بالرومان تارة، وباليهودية أخرى، أو بالفقهاء الذين توالوا مع الزمن فأكملوا بنيانه، لابد أن يلجأ إلى هذه الاحتمالات سواء عثر على الدليل المبرر لأي من الاحتمالات أو لم يعثر، لأن العقل الإنساني لا يمكن أن يتصور قانوناً معلقاً في الفضاء، ليس له نسب يشدّه إلى السماء، ولا جذور ترجعه إلى أرض أمة من الناس. ولولا إيماني الكامل اليقيني بالله ورسوله، لاحترت في شأنه كما احتاروا، ولاضطربت في فهمه كما اضطربوا.

وصفوة القول أن الإيمان بالله وتحكيم شريعته متلازمان، إذا فُقِدَ أحدهما فُقِدَ الثاني لا محالة. هكذا قال الله عز وجل، وصدق الله فيما قال.. وكذب من قال إنه مؤمن بالله ولكنه لا يرضى بشرعة الإسلام، أو لا يقتنع بصلاحيته للحياة.